كلمة

سعادة / يونس حاجي الخوري

وكيل وزارة المالية، محافظ بالإنابة عن دولة الإمارات العربية المتحدة

في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية

جدة – المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٧

معالي رئيس مجلس المحافظين،

معالي الوزراء المحافظين ورؤساء الوفود،

معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر لصاحب السمو الملكي الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين لرعايته الكريمة لمجلس المحافظين وأود أن أشيد إلى الدعم الكبير والمستمر الذي تحظى به مجموعة البنك من خادم الحرمين الشريفين، وما توليه المملكة العربية السعودية من عناية خاصة لهذه المؤسسة منذ تأسيسها، كما أتقدم بالشكر الجزيل للمملكة العربية السعودية الشقيقة حكومةً وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

معالي رئيس مجلس المحافظين،

معالي الوزراء المحافظين ورؤساء الوفود،

الحضور الكريم،

تعتز دولة الإمارات العربية المتحدة بالإنجازات التي حققتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال عام ٢٠١٦ والتي تمثلت في زيادة العمليات من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الدول الأعضاء، وإطلاق البنك العديد من المبادرات الكبرى مثل مبادرة تعبئة الموارد ومبادرة تعميق التعاون في إطار الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة البنك الدولي بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة، وصندوق العيش والمعيشة بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي وهو أ:بر مبادرة إنمائية من نوعها بالتعاون مع شركاء البنك ومن شركاء البنك في هذه المبادرة صندوق أبوظبي للتنمية والبرنامج الخاص بآسيا الوسطى من أجل تعزيز تنافسيتها ورصد لهذا البرنامج مبلغ ٦ مليار دولار أمريكي على ٥ سنوات لتمويل مشاريع إقليمية ووطنية، والمبادرة الإنسانية لمواجهة مخاطر الجفاف والأوبئة والأمراض المستعصية في بعض البلدان المنكوبة، وفي هذا الإطار سارعت دولة الإمارات حكومة وشعباً لمواجهة مخاطر الجفاف التي تعرضت له بعض البلدان الأعضاء وذلك ترجمة فعلية لثقافة الخير والعطاء التي قامت عليها الدولة المستندة إلى هويته العربية والإسلامية.

معالي رئيس مجلس المحافظين

معالي الوزراء المحافظين ورؤساء الوفود،

الحضور الكريم،

لمواجهة التحديات التي تواجه معظم دولنا الأعضاء يتطلب الأمر الاستمرار قدماً نحو زيادة الأثر التنموي لمجموعة البنك من خلال زيادة العمليات لتلبية احتياجات ومتطلبات البلدان الأعضاء وخاصة في خلق الوظائف الجديدة وتشغيل الشباب وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشركات القائمة، كما يتطلب الأمر الاستمرار في مجال تطوير قطاع المالية الإسلامية مما يجعل مجموعة البنك فريدة من نوعها بين غيرها من البنوك التنموية المتعددة الأطراف من حيث المهام والخبرات والبرامج والمبادرات المبتكرة وتمويل المؤسسات المالية الإسلامية واستحداث منتجات وصناديق مالية جديدة، والعمل من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية، وفي هذا الصدد نشيد بالتعاون من قبل مجموعة البنك مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي لإعداد إطار تشريعي وتنظيمي عالمي للتمويل الإسلامي، الذي يساهم في تطوير وتعزيز قطاع التمويل الإسلامي وتبنية على مستوى العالم.

أصحاب المعالي المحافظين،

الحضور الكريم،

بعد استعراض التقارير السنوية لمجموعة البنك للعام ٢٠١٦، أود أن أشير لبعض الملاحظات التي نرى من شأنها أن تساهم في زيادة فعالية وأداء المجموعة.

لا يوجد حالياً إجراءات محددة للتعامل مع المتأخرات في الاكتتاب في رأسمال البنك حيث وفقاً للقواعد المتبعة لا يحرم وجود متأخرات في رأسمال البنك أي دولة عضو من حقوقها بصفتها عضواً في البنك الإسلامي للتنمية وقد بلغ عدد الدول التي عليها متأخرات ١٦ دولة عضو، وبلغت مجمل المتأخرات ١٢٧,٢٣ مليون دينار إسلامي، لذا نوصي بدارسة المتأخرات ورفع التوصيات لمجلس المحافظين.

الوقوف على التحديات والمخاطر التي تواجه عمليات مؤسسات مجموعة البنك وخاصة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حيث تحقق المؤسسة خسائر سنوية بسبب ارتفاع حجم المطالبات وخفض الاستردادات، وكذلك ضعف عوائد صندوق حملة الأسهم لضعف حجم المحفظة الاستثمارية وعدم قدرته في مواجهة خسائر أعمال التأمين، لذا يجب أن تكون لدى المؤسسة آلية واضحة ومعتمدة لتقليل مخاطر المطالبات فالمؤسسة تقدم خدمات لا تقدمها المؤسسات المماثلة الأخرى والتي تقدم خدمات الضمان، وهذا يجعلها في موضع مناسب لتكون من المؤسسات الكبرى في سوق خدمات التأمين، لذا يجب التطوير في العمليات مواجهة التحديات لتحقيق الطموحات.

فيما يتعلق بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أود أن أشيد بما حققته المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من أرباح خلال العام، ولكن نلاحظ عدم قيام المؤسسة بتوزيع أرباح لهذا العام رغم

قيامها خلال العامين الماضيين بتوزيع أرباح، وعليه نقترح أن تقوم المؤسسة بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بدلاً من توزيع أرباح نقدية خاصة وأن لدى المؤسسة أسهم غير مكتتب فيها بمبلغ ٣٣٥,٢٥ مليون دولار أمريكي ومبلغ الأرباح المحققة هو نفس مبلغ العام السابق بمبلغ ٢٠,١ مليون دولار أمريكي.

تعزيز عمليات مكتب المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بدبي حيث لم يتضمن التقرير السنوي عمليات مكتب المؤسسة بدبي، لذا يجب العمل لزيادة عمليات المكتب والترويج لأنشطته وعملياته، والوقوف على أخر مستجدات إنشاء فرع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دبي حيث إنه تم التوقيع على اتفاقية فتح وتشغيل فرع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بدبي في فبراير ٢٠١٦، وهذا سوف يزيد من عمليات المؤسسة وتحسين العوائد والتركيز على المشاريع والأنشطة المنتجة وذات العائد المباشر لتوسيع نطاق تمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

أصحاب المعالي المحافظين،

الحضور الكرام،

في الختام أتقدم بالشكر لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وعلى رأسهم معالي الدكتور بندر بن محمد حجار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على جهودهم الكبيرة والتي ساهمت في تبوء هذه المؤسسة مكانة متميزة على خريطة التنمية الدولية وعلى العمل الفاعل والمساهمة الحقيقية في مساعدة الدول الإسلامية لتحقيق التنمية الشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.